كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة
النشأة – المحتوى – الدور

إعـــــــــــــــــداد
هزاع هاشم محمد النقبي
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

﴿ المجلد السادس والثلاثون – العدد الثاني عشر – ديسمبر ٢٠٢٠م ﴾
http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخّص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم نشأة الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة وتطوره، وتغير المفهوم القديم للأرشيف لدى موظفي الجهات الحكومية، وغرس مدى أهمية الوثائق التاريخية التي تسهم في الوصول إلى المعلومة التي يستطيع متخذ القرار الاعتماد عليها، والحد من ضياعها وإتلافها. وذلك ببناء نظام أرشيفي متكامل وحديث يحدد العمر الزمني للوثائق، وللمحافظة على هذه الوثائق يتوجب السعي لتأهيل مخازن لحفظ الأرشيف الوسيط في مبنى كل جهة حكومية ضمن المواصفات والمعايير العالمية المعتمدة. ونستعرض من خلال هذه الدراسة مراحل الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بدءً من نشأته إلى أن أصبح مركزاً له دور بارز على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وقد استند البحث في منهجه إلى الأسلوب الوصفي المسحي التحليلي وذلك بناء على طبيعة موضوع الدراسة وهو نشأة الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ مراحل تطوره والتحديات التي تواجهه من خلال جمع الأرشيف التاريخي، كما سيتم خلال هذه الدراسة ربط نتائج الاستطلاع الميداني بتسليط الضوء على طلبة الجامعات وموظفي الجهات الحكومية، وتحليله تحليلاً منطقياً، وتوضيح تبعات هذه المشكلة، وما النتائج التي سنتوصل لها والحلول المقترحة ضمن إطار إبداعي. وللمنهج المقارن دور في هذه الدراسة، إذ إنها تدرس الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقارن بينه وبين نظرائه إقليمياً وعالمياً. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن بناء إستراتيجية تحدد نطاق أرشفة التطبيقات وسلاسل الأرشفة المختلفة هو حجر الأساس والقاعدة التي سوف ترتكز عليها كل أنشطة ومهام تصميم نظام الأرشفة المتتالية. يعتبر الأرشيف مصدر من مصادر المعلومات فهو موروث حضاري وثقافي يشهد على تاريخ الأمم وهويتها ويحافظ على رموزها الحضارية وسيادتها الوطنية، ولهذا قد أصبحت دول العالم تعطي للأرشيف أهمية بالغة وأصبح يحظى باهتمام ورعاية خاصة، وتشترك كل أنظمة أرشفة قواعد البيانات في كل الأسس المعيارية (Architiecture) وتحتوي على المكونات نفسها بالرغم من إمكانية وجود هذه المكونات بأسماء مختلفة أو تنفيذها بطرق مختلفة.

الكلمات المفتاحية : الأرشيف الوطني – دولة الإمارات العربية .

ABSTRACT

This study aims to analyze and evaluate the emergence and development of the National Archives of the United Arab Emirates, the change of the old concept of the archive among the employees of government agencies, and the inculcation of the importance of historical documents that contribute to accessing information that the decision-maker can rely on, and to limit its loss and destruction. By building an integrated and modern archive system that determines the chronological age of documents, and to preserve these documents, it is necessary to strive to rehabilitate warehouses for preserving the intermediate archive in the building of each government agency within the approved international specifications and standards. Through this study, we review the stages of the National Archives of the United Arab Emirates, starting from its inception until it became a center that has a prominent role at the local, regional and global levels. United Arab Emirates; The stages of its development and the challenges it faces through collecting the historical archive. Also, during this study, the results of the field survey will be linked to shedding light on university students and employees of government agencies, analyzing it logically, and clarifying the consequences of this problem, and what results we will reach and the proposed solutions within a creative framework. The comparative

method has a role in this study. As it studies the National Archives of the United Arab Emirates and compares it with its regional and global counterparts. The study reached a set of results, including: Building a strategy that defines the scope of archiving applications and various archiving chains is the cornerstone and base on which all the activities and tasks of the successive archiving system design will be based. The archive is considered a source of information, as it is a civilizational and cultural heritage that bears witness to the history and identity of nations and preserves their civilizational symbols and national sovereignty, and for this reason the countries of the world have given the archive great importance and has become receiving special attention and care. It contains the same components although these components can be found under different names or implemented in different ways.

Key Words: The National Archives – The United Arab Emirates.

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

إن الأمة التي لا تعرف ماضيها وتهمل تدوينه لن تتمكن من قيادة حاضرها ولا صياغة مستقبلها، وهو ما أكدّه القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، حين قال: "من لا يعرف ماضيه لا يستطيع أن يعيش حاضره أو مستقبله"[١]، ومن هذا المنطلق افتتح الشيخ زايد رحمه الله في عام ١٩٦٨م (مكتب الوثائق والدراسات) في مقر ديوان الرئاسة، "تعميم الديوان الأميري بأبوظبي رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٩"[٢]، وأوكلت له أهداف بأن يكون المكتب هو المسؤول عن جمع الوثائق الخاصة بشة الجزيرة العربية وكذلك داخلياً بجمع الوثائق المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، الموجودة في البلدان العربية أو الأجنبية ليتم توثيقها ومن ثم ترجمتها، وفي عام ١٩٧٢م تغير اسم مكتب الوثائق والدراسات ليصبح تحت مسمى (مركز الوثائق والدراسات).

وبعد مرور أربعين عاماً من تأسيس المركز أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله ورعاه، القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن (المركز الوطني للوثائق والبحوث)،إذ حدد القانون مهمة المركز ومسؤوليته بتجميع الوثائق والاشراف على حفظها وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، وفي عام ٢٠١٤م تغير مسمى المركز ليصبح (الأرشيف الوطني)، وهذا التحول إنما يعبر عن دور القيادة في الحفاظ

[1] http://www.na.ae/ar/archives/historicalperiods/civilization.aspx

٢ تعميم الديوان الأميري بأبوظبي رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٩م.

على توثيق ذاكرة الوطن ويسعى الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى جمع وحفظ الوثائق التاريخية للدولة مهما كان شكلها أو وعاؤها بهدف تشكيل الرصيد الأرشيفي الوطني، ووضعه في متناول الباحثين للاستفادة من توثيق تاريخ الدولة.

وعلى الصعيد المحلي لعب الأرشيف الوطني دوراً هاماً وبارزاً في الحد من ضياع تاريخ الوطن وذلك استنادا للقانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الأرشيف الوطني المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية، حيث يشرف الأرشيف الوطني على أكثر من ٢٠٠ جهة حكومية اتحادية ومحلية، ويرسخ جهوداً هائلة لنشر الوعي والثقافة الأرشيفية لموظفي الجهات الحكومية من خلال الزيارات الميدانية وإعداد التقارير والتوصيات التي تسهم في بناء نظام أرشيفي متكامل وحديث، ووضع الخطط السنوية للتدريب وورش العمل التي تساهم في التوعية للحفاظ على الموروث الوطني.

سيتطرق الباحث في فصول الدراسة للمواضيع الآتية:

١. نشأة الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ومراحل تطوره منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠١٦
٢. دراسة القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الأرشيف الوطني المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية.
٣. محتوى ومقتنيات الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة.
٤. دور الأرشيف الوطني في اثراءا لمعرفة والدراسات التي تمتعن الدولة والمنطقة.
٥. علاقة الأرشيف الوطنيب نظرائه إقليمياً وعالمياً.

مشكلة البحث

الدور الرئيسي للأرشيف الوطني هو المحافظة على الوثائق التاريخية من الضياع والتلف، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات اللازمة بناءً على البنية التحتية التي يجب الارتكاز عليها والمتمثلة في إعداد أرشيف وطني حديث للحفاظ على الوثائق الورقية والإلكترونية طبقاً لأفضل الممارسات العالمية باستخدام التقنيات الحديثة بالاستناد إلى تقارير الأرشيف الوطني حول وضع الوثائق والأرشيف في الدولة.

ولوحظ بأنه قبل صدور القانون الاتحادي للأرشيف الوطني، كان هناك غياب تام وإهمال كبير تسبب في ضياع كم كبير من الوثائق مما أثر على الذاكرة الوطنية.

كانت تتم عملية الاتلاف للوثائق بشكل عشوائي نظراً لعدم وجود الجهة المشرعة والمسئولة عن ذلك، وما زاد الوضع تأزماً غياب الوحدات التنظيمية المسؤولة عن الأرشيف المنظم في الجهات الحكومية، وعدم توفر متخصصين في مجال الأرشفة والتوثيق، بالإضافة إلى سوء ظروف الحفظ في المواقع المخصصة لحفظ الأرشيف.

أسئلة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١. متى ولماذا أنشأ الأرشيف الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة؛ وماهي مراحل تطوره؟

٢. ماهي القوانين واللوائح التي صدرت لتنظيم الأرشيف في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما أوجه القصور فيها؟

٣. ما هو محتوى الأرشيف الوطني وكيف يتم جمعه؟

٤. إلى أي حد تمكن الأرشيف الوطني في اثراء المعرفة والدراسات عن الدولة والمنطقة؟

٥. ما هي علاقات الأرشيف الوطني بنظرائه اقليمياً وعالمياً، وكيف يستفيد الأرشيف منها؟

أهداف البحث

تحليل وتقييم نشأة وتطور الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال هذه الدراسة التي تسعى أيضاً إلى تغير المفهوم القديم للأرشيف لدى موظفي الجهات الحكومية، وغرس مدى أهمية الوثائق التاريخية والتي تسهم وتثري للوصول إلى المعلومة والتي من شأنها يستطيع متخذ القرار الاعتماد عليها، والحد من ضياعها وإتلافها.

وذلك ببناء نظام أرشيفي متكامل وحديث يحدد العمر الزمني للوثائق، وللمحافظة على هذه الوثائق يتوجب السعي لتأهيل مخازن لحفظ الأرشيف الوسيط في مبنى كل جهة حكومية ضمن المواصفات والمعايير العالمية المعتمدة.

وبشكل عام يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة بما يلي:

١. التعريف بنشأة الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ومراحل تطوره منذ نشأته عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠١٦.
٢. التعريف بالقانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الأرشيف الوطني المعدل بالقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية.
٣. التعريف بمحتوى ومقتنيات الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقييمها.
٤. دراسة دور الأرشيف الوطني في اثراء المعرفة والدراسات التي تمت عبره عن الدولة والمنطقة.

٥. توضيح وتقييم علاقة الأرشيف الوطني بنظرائه اقليمياً وعالمياً مع التركيز على سبل التعاون والتبادل المشتركة في شتى المجالات ذات الصلة، وسأستفيد من هذا التقييم من زيارات رسمية قمت بها إلى بعض دور الأرشيف الإقليمية والعالمية.

أسباب اختيار البحث

ترجع أسباب اختياري لموضوع الدراسة إلى:

١. توصيل المعلومة لصناع القرار بأسرع وقت ممكن.
٢. الرغبة في دراسة الموضوع بشكل معمق، علماً بأنني أحد العاملين في هذا الأرشيف.
٣. زيادة نشر الوعي والثقافة الأرشيفية من خلال اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تطويرها.
٤. البحث عن اهتمام طلبة الجامعات وعن موظفي الجهات الحكومية في مجال الأرشيف.
٥. المساهمة في إثراء المكتبة العربية بدراسة تخصصية في مجال الأرشيف.
٦. أن أكون أول مواطن إماراتي قدم رسالة دكتوراه في مجال الأرشيف بالدولة.

أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من عدد من الاعتبارات من أهمها:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، فالعصر الحالي هو عصر التكنولوجيا والمعلومات، ونظراً لأهمية الوثائق في توصيل المعلومة بشكل دقيق وواضح والمحافظة على عمرها الزمني في جميع أشكالها وأنواعها، هناك تحديات تتطلب الوقوف عليها ومواجهتها، وهذه الأهمية تتمحور في الجانب النظري والجانب العملي.

فإن الأهمية النظرية: تعتبر هذه الدراسة مهمة لنشر وتوعية الثقافة الأرشيفية لدى جميع شرائح المجتمع لا سيما الدارسين والموظفين والباحثين، ومن خلال هذه التوعية

وترسيخ مفهوم الحفاظ على الوثائق سيكون لدينا جيل قادر على وضع الحلول المناسبة للتحديات المستقبلية القادمة.

أما الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة في إنها تدرس ظاهرة مستجدة في الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية تودي إلى إهمال الوثائق بسبب تكدسها ومن ثم اتخاذ القرار بإتلافها دون الرجوع إلى الجهة المتخصصة (الأرشيف الوطني)، من هنا يتطلب العمل على دراسات لمواجهة هذه التحديات والحد من ضياع ذاكرة الوطن وتوظيف المختصين في مجال الأرشيف للارتقاء نحو أرشيف وطني يخدم المجتمع والوطن، وبما ستقدمه هذه الدراسة لمتخذي القرار من معلومات ناتجة عن القيام ببحث علمي.

وتأتي أهمية الأرشيف الوطني لتنظيم الأرشيف في الجهات الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، للتقدم الملحوظ للدول التي سبقتنا في مجال الأرشيف وإدارة الوثائق وذلك في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وأستراليا.

حدود البحث

اعتمد الباحث، على الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيق الدراسة على الحدود الآتية:

١. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على موضوعاً بعينه وفي زمان محدد، وهو نشأة الأرشيف الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة؛ من عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠١٦
٢. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على عينة من موظفي الجهات الحكومية بالدولة وعينة من طلبة التعليم الجامعي من كلا الجنسين (ذكور وإناث) المقيدين بكليات التقنية العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. **الحدودالزمنية:** العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧م.

فرضيات البحث

يطبق القانون الاتحادي بشأن الأرشيف الوطني منذ عام ٢٠٠٨ ولكنه يواجه تحديات متعددة في تحقيق أهدافه على غرار أي مؤسسة حديثة، وقد تتمثل هذه التحديات على النحو الآتي:

١. إعطاء الأولوية في العديد من الجهات الحكومية للأرشفة الالكترونية وإهمال الأرشيف الورقي، وذلك نظراً للتطور والنهضة التي تشهده الدولة.
٢. رصد العديد من حالات الإتلاف العشوائي للوثائق.
٣. التفاوت في درجة التكفل بالأرشيف من جهة إلى جهة ما يؤدي إلى ضياع وإتلاف الكثير من الوثائق
٤. تأخر الأرشيف الوطني في فتح فروع له في مختلف إمارات الدولة ما أدرى إلى تبني بعض الإمارات الأخرى لإنشاء مراكز أرشيف على مستوى محلي خاص بها.
٥. نقص الموارد البشرية التخصصية في مجال الأرشيف.
٦. عدم كفاءة البنية التحتية الخاصة بالأرشيف (الحفظ – التخزين – الأمن – السلامة).
٧. تكدس كميات كبيرة من الأرشيف في الجهات الحكومية ما يجعل أمر جمعها صعب وشاق.

منهج البحث

تستند هذه الدراسة في المنهج إلى الأسلوب الوصفي المسحي التحليلي وذلك بناء على طبيعة موضوع الدراسة وهو نشأة الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ مراحل تطوره والتحديات التي تواجهه من خلال جمع الأرشيف التاريخي، بالإضافة إلى سد الثغرات والفجوات المتفاوتة من جهة إلى جهة حكومية أخرى، ما أدي إلى تكدس كم هائل من الوثائق التاريخية وسط ظروف غير مناسبة للحفظ، مما يزيد من صعوبة معالجتها وجمعها، نظراً لقلة الكوادر المؤهلة المتخصصة في مجال الأرشيف في الفترة الحالية، وما يعكسه هذا التكدس في اتخاذ قرار بإتلافها والتخلص منها.

كما سيتم خلال هذه الدراسة ربط نتائج الاستطلاع الميداني بتسليط الضوء على طلبة الجامعات وموظفي الجهات الحكومية، وتحليله تحليلاً منطقياً، وتوضيح تبعات هذه المشكلة، وما النتائج التي سنتوصل لها والحلول المقترحة ضمن إطار إبداعي.

وللمنهج المقارن دور في هذه الدراسة، إذ أنها تدرس وتقارن بين الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ونظرائه إقليمياً وعالمياً.

جمع البيانات

سيقوم الباحث باختيار عينة عشوائية من الجهات الحكومية المدراء والموظفين وطلاب الجامعات وستوزع عليهم استمارة تتكون من ٢٠ سؤال وأكثر، للإجابة على أسئلة الدراسة، وستتضمن الاستمارة البيانات الديمغرافية للطلبة، وأسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة، وللتأكد من صدق وثبات الاستمارة، سيقوم الباحث بعرض الاستمارة على ٢ محكمين للتأكد من مصداقيتها وصحتها وسيتم توزيع الاستمارة على عينة من طلاب الجامعات (مجتمع الدراسة) للتأكد من وضوح الأسئلة، وسيقوم الباحث بالتعامل إحصائياً مع بيانات الدراسة وذلك من خلال البرنامج التحليلي الإحصائي (SPSS).

الدراسات السابقة

أجرى العديد من المختصين في مجال الأرشيف دراسات حول إدارة الوثائق والأرشيف، شملت دراسات ومراجع أجنبية سأطلع على بعض منها لاحقاً وأضمنها في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الدراسات والمراجع العربية ومن هذه الدراسات:

في المنيا بمصر أجرى الباحث جاد الله، محمد حسن دراسة بعنوان"إدارة الوثائق الجارية في الهيئات والمؤسسات والمنظمات"[1]، قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات، كلية الآداب – جامعة المنيا.(٢٠٠٧م). تطرق الكاتب في دارسته حول مفهوم الوثائق الجارية من حيث نشأتها ومرورها بمراحل عديدة من الأرشيف الجاري المتداول منذ نشأته إلى بلوغه المرحلة العمرية الثانية وهي الوسيطة ومن ثم يصبح أرشيف تاريخ.

وركز الباحث من خلال الدراسة على اهداف إدارة الوثائق الجارية في خدمة الهيئات والمؤسسات والمنظمات ودورها في الحفاظ على المعلومة الموثقة، وذلك بأن تتم عملية التسجيل والترميز والتصنيف والفهرسة للوثائق لبناء خطة حفظ للوثائق ضمن منظومه متكاملة تساعد على رفع كفاءة العمل الإداري وصنع القرارات الصحيحة لمتخذي القرار.

كما ذكر التحول إلى عصر المعلومات وأسباب ودوافع التحول إلى الأرشيف الإلكتروني وما تتسم بالأنظمة الإلكترونية من الإيجابيات والسلبيات في إدارة الوثائق، ودور اخصائي الوثائق والأرشيف في عصر المعلومات.

وفي القاهرة أجرى الباحث حموده، محمود عباس دراسة بعنوان"الأرشيف ودوره في خدمات المعلومات" [2](٢٠٠٣م). تدور هذه الدراسة حول أهمية البيانات والمعلومات وما

---

١ محمد حسن جاد الله، **إدارة الوثائق الجارية في الهيئات والمؤسسات والمنظمات**، (مصر: قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات،كليةالآداب، جامعة المنيا، ط١، ٢٠٠٧م).

٢ محمود عباس حموده، **الأرشيف ودوره في خدمات المعلومات** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ط١، ٢٠٠٣م).

تقدمه من إسهامات لخدمة متخذي القرار بطرق سليمة ومنهجية واضحة التخطيط، منذ نشأة الوثائق الجارية إلى عمرها التاريخي بصورة متكاملة ومنظومة محددة من حيث قيدها وفهرستها وحفظها لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة.

وقد عرف الكاتب من خلال دراسته بالمركزية واللامركزية في إدارة الأرشيف، بحيث يتوجب إيجاد أرشيف مركزي يدير الجهة من جميع النواحي وما تترتب عليه من إيجابيات ملموسة، في حين أن اللامركزية تؤدي إلى التشتت في حصر المعلومات ودقتها بالإضافة إلى وجود كم هائل من النسخ المحفوظة في عدة قطاعات وما يترتب عليه من سلبيات واضحة.

وطرح الكاتب أسس التصنيف والفهرسة وذلك من خلال تجميع الموضوعات وترتيبها وترقيمها لغرض وضع الهيكل العام لنظام التصنيف، بحيث يكون متواكباً مع متطلبات العمل، ووضع أنظمة حديثة وأمنية متطورة لمعالجة الوثائق والأرشيف بالطريقة التي تسمح باسترجاعها بالسرعة المطلوبة.

وفي المملكة العربية السعودية أجرى الباحث الشريف، أشرف محمد. دراسة بعنوان"الأرشيف الوسيط ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي"[1]، ركز الباحث في دراسته على أهمية الأرشيف الوسيط ودوره في استقطاب الوثائق من عمرها الأول في الإدارات؛ إذ يعتبر الأرشيف الوسيط هو حلقة الوصل الوسطى بين الأرشيف الجاري وبين

١ أشرف محمد الشريف، **الأرشيف الوسيط ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية السلسلة الثانية (٥٨)، ط١، ٢٠٠٨م).

الأرشيف التاريخي، وأن كمية الوثائق التي سيتم تحويلها للأرشيف الوسيط يتوجب وجود خبراء لتقييمها إما بانتهاء عمرها الافتراضي وتتلف أو بتحويلها للحفظ التاريخي في الأرشيف الوطني؛ والذي يقوم هو الآخر بتزويد الباحثين والدارسين بالبيانات والمعلومات اللازمة للبحث العلمي والتاريخي.

وتناول الباحث في الدراسة الهدف وراء بحثه، وهو السعي لوضع المعايير العلمية ضمن المواصفات العالمية في الدول المتقدمة، وإمكانية وضع منظومة تعمل على التحكم في الوثائق خلال مراحلها الزمنية التي تمر بها، ومدى العلاقة بين الأرشيف الوسيط والأرشيف التاريخي من خلال تقييم واخيار الوثائق للحفظ التاريخي.

ولعل من أوجه القصور في هذه الدراسة هو المفهوم الخاطئ حول كيفية التخلص من الوثائق، فقد تطرق الباحث في دراسته بالأساليب المتبعة في كيفية التخلص منها عن طريق البيع، والفرم والمزيق، والحرق، ومن وجهة نظري هذه الأساليب بدائية وغير صحيحة، فيتوجب أن يكون الإتلاف تحت إشراف الأرشيف الوطني لما تحتويه هذه الوثائق من سرية وأمن معلومات، فالأرشيف الوطني هو الكفيل بإدارة الوثائق وكيفية التخلص منها ضمن سياسة الحفظ والإتلاف حسب درجات وأهمية الوثائق.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة أعد الباحث كافي، محمود دراسة بعنوان"أسس إدارة الأرشيف الجاري والوسيط"[١]، استندت هذه الدراسة على وضع منهجية لبناء الأرشيف الجاري والوسيط، حددت من خالاها خطوات رئيسية تتخللها عمليات التشخيص الأولي ومدى حاجة الجهات إلى إنشاء الوثائق، من خلال عملية التدقيق الأولي لمعرفة نقاط الضعف والقوة للجهة في إدارة وثائقها ورصد النتائج بشأنها، للتمكن من تحليل أعمال الجهة والاطلاع على الوظائف والنشاطات والعمليات بالاعتماد على الهيكل التنظيمي للجهة والوصول إلى مدى تسلسل وترابط اعمالها، وتديد احتياجات الوثائق للوصول إلى تقييم فني يبين أهمية تنظيم الأرشيف الجاري والوسيط.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية أجرى الباحث المالكي،مجبل لازم دراسة بعنوان"علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة"[٢]، أعتمد الباحث في دراسته بتعريف المصطلحات الأرشيفية ومراحل تطورها، كما حدد أنواعها وأشكالها حسب مصدرها وموضوعها ومدى أهميتها، ومعالجتها فنياً مبتدئاً بتسجيل الوثائق وفهرستها وأنواع الفهرسة

---

١ محمود كافي، **أسس إدارة الأرشيف الجاري والوسيط**، (حكومة الشارقة: مركز الشارقة للوثائق والبحوث، ط١، ٢٠١٤م).

٢ مجبل لازم المالكي، **علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ط١، ٢٠٠٩م).

اللازمة لها من حيث وصفها أو موضوعها وطرق تصنيفها لتسهيل عملية استرجاعها والاستفادة من بياناتها.

كما بين المخاطر التي تواجه دورة الوثائق منذ نشأتها إلى عمرها التاريخي، وكيفية معالجتها وترميمها، ومن ثم تقييمها على أيدي المختصين في مجال الأرشيف حسب أهميتها وقيمتها التي تأهلها للبحث العلمي والتاريخي.

وأستند في دراسته على مدى عمليات التقييم للوثائق في بعض دول العالم مثل فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفقاً للتجارب السباقة في كل من هذه الدول، وربط مفهوم الأرشفة الإلكترونية وعلاقتها بالتوثيق الإلكتروني، إذ تطرق إلى عصر التقنية الرقمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات من خلال البرمجيات المتطورة والتطبيقات المتعددة مستشهداً بأهدافها في توفير المعلومات للمعنيين بسرعة وفي أي زمان ومكان، ومالها من إيجابيات في سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام، إلا أنها تحدها مخاطر في مواكبة حداثة هذه البرمجيات وتغيرها السريع من حيث إيجاد سياسة واضحة في توفير الوسائط والأجهزة من جهة، وإمكانية اختراقها وتعرضها للسرقة والتحريف من جهة أخرى.

فالواجب عليها وضع منهجية واضحة للإدارة الوثائق طبقاً للمعايير والمواصفات العالمية المعتمدة والتخطيط السليم في رسم السياسات والإجراءات التي تحدد مساراً منطقياً لعمر الوثائق حسب درجات أهميتها، واختيار البرامج الإلكترونية المناسبة وتحديثها باستمرار وتدريب العاملين عليها لمواجهة جميع التحديات.

وفي مصر أجرى المؤلف الخولي،جمال دراسة بعنوان"الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق"[1]، أستعرض المؤلف في دراسته أهمية الوثائق الجارية ودورها في خدمة المؤسسة بما تحتويه من بيانات ومعلومات، وعلى أساسها تتم الإجراءات الفنية الخاصة بالتصنيف والفهرسة وطريقة أرشفتها إلكترونياً وتدعيمها بالبرامج التقنية الحديثة.

كما استشهد المؤلف في دراسته طبيعة التوثيق الإداري في مصر وما تواجهه من تحديات عديدة، إذ أن نشأة الوثائق في مراحله الأولى والكم الضخم للوثائق ينتج عنه التكدس.

وهذه المشكلة نابعة عن سوء التخطيط السليم في اختيار الأماكن المناسبة لحفظها، ومن جانب آخر قلة الموارد البشرية المتخصصة في مجال الأرشيف.

ونظراً لخبرتي المهنية في مجال الأرشيف، أعقب على ما ذكره المؤلف في الفصل الرابع عن نقص الإمكانيات، حيث ذكر في دراسته "نقص أبسط أدوات ومعدات الحفظ مثل الدباسات والخرامات أو ما شابه ذلك من أدوات أساسية لا يمكن التعلل فيها بنقص الميزانية"٢، ولكن مثل هذه الأدوات قد تؤثر سلباً على عمليات حفظ الوثائق حيث تسبب الدباسات الصدأ على الوثائق، كما تؤدي عملية التخريم للوثيقة من أجل حفظها داخل الحافظات من العلب لفقدان قيمتها.

وفي بعض الأحيان تلامس هذه العملية عدة كلمات من الوثيقة، فينبغي حفظ هذه الوثائق على هيئتها داخل حافظات جديدة تغلق من دون تخريمها.

---

١ جمال الخولي، **الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق**، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٣م).
٢ المرجع السابق، ص١٢٢.

ووضع المؤلف في دراسته دليل استرشادي خاص بإجراءات العمل للوثائق الإدارية من أجل توحيد الإجراءات على جميع المستويات الإدارية، وأشاد في دراسته بالتجارب الرائدة في مجال تنظيم الوثائق في كل من: مركز معلومات مجمع الحديد والصلب، ومركز وزارة الكهرباء، ومركز معلومات مصنع ٨١ الحربي.

وفي مصر أجرى الباحث الشريف،أشرف عبد المحسن دراسة بعنوان"الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية المعايير والإجراءات"[١]، يقدم الكاتب دراسة حول موضوع إدارة الوثائق التاريخية، وذلك لإثراء المكتبات العربية بهذا النوع من الدراسات في مجال الأرشيف، يهدف من خلالها لإكساب الدراسين والباحثين عن كنوز البيانات والمعلومات اللازمة لتحصيلها، فهي تعد من الوثائق الهامة التي تصب في مصلحة المؤسسة بشكل خاص والدولة بشكل عام.

فالوثائق التاريخية مرتبطة ارتباطا كلياً مع نظرية الأعمار الثلاثة، وللحفاظ على الوثائق التاريخية من التلف والضياع، على جميع المؤسسات تأمين ظروف الحفظ والسلامة وإدارتها ضمن خطط منهجية منظمة ومعتمدة على خطة حفظ الوثائق، وتحديد العمر الافتراضي لمدى قيمتها التاريخية من ناحية، واسترجاعها وتداولها والافراج عنها من ناحية أخرى، وإتلاف الوثائق عديمة القيمة العلمية والتاريخية، من خلال النماذج المستخدمة والإجراءات ذات الصلة من فهرسة وتصنيف، وربطها ببرامج أرشفة إلكترونية حديثة وعصرية والسعي على متابعة الأنظمة بشكل دوري لمواكبة التحديات والمتغيرات التقنية الفائقة السرعة في طرح ما هو جديد في مجال إدارة برامج الأرشيف.

التعليق العام على الدراسات السابقة

١ أشرف عبد المحسن الشريف، **الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية المعايير والإجراءات،** (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط١، ٢٠١١م).

تتشابه الدراسات السابقة من حيث الهدف والمنهجية، ولكنها لم تجر استطلاعا للآراء تلمس من خلاله آراء المتخصصين في مجال الأرشيف من الدارسين كطلاب الجامعات، وكذلك العاملين في الجهات الحكومية في نفس المجال، كما بينت لنا هذه الدراسات بأنها لم تختلف عن سابقاتها في الطرح والموضوع إذ أن التجارب التي تمت الإشادة بها هي تجارب قديمة دون التطرق إلى حداثة التجارب في الجهات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة في إدارة الوثائق وحفظها والأنظمة الإلكترونية المستخدمة.

وهذا يدل بأنه لا تزال الدراسات بحاجة إلى خوض المزيد من البحث للوصول إلى نتائج ملموسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناولمراحل وتطور نشأة الأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ومعرفة دور قيادة الدولة المتمثلة في سيدي سمو الشيخ/ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس مجلس الأرشيف الوطني، وما يقدمه من دعم نحو جعل الأرشيف الوطني في مقدمة الأرشيفات العالمية،والحفاظ على مخزون من الوثائق والأرشيف لتكون مواكبه لأحدث النظم والمعايير المتبعة عالمياً في الأرشفة، ومن هذا المنطلق أسعى للوصول إلى طرق وحلول وأفكار إبداعية، فمثال على ذلك أن تكون لجميع الجهات الحكومية في الدولة مشروع لتنظيم الوثائق والأرشيف تتخلله نسب مئويةتقسم على عدة أمور منها:

١. إدراج وحدة أو قسم أو إدارة تنظيم الأرشيف في الهيكل التنظيمي لكل الجهات الحكومية.
٢. توظيف أخصائيين ارشيفين في مجال الأرشيف.
٣. تأهيل مواقع حفظ الأرشيف.
٤. معالجة الأرشيف المبعثر.
٥. تحويل الوثائق التاريخية للحفظ في الأرشيف الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

تعميم الديوان الأميري أبو ظبي رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٩م بشأن تنظيم الوثائق والأرشيف بإمارة أبوظبي".

ثانياً: الكتب العربية

جاد الله، محمد حسن. (٢٠٠٧م). **إدارة الوثائق الجارية في الهيئات والمؤسسات والمنظمات**. (ط ١). قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات، كلية الآداب – جامعة المنيا.

حموده، محمود عباس. (٢٠٠٣م). **الأرشيف ودوره في خدمات المعلومات**. (ط١). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الشريف، أشرف محمد. (٢٠٠٨م). **الأرشيف الوسيط ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي**. (ط١). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية السلسلة الثانية (٥٨).

كافي، محمود. (٢٠١٤م). **أسس إدارة الأرشيف الجاري والوسيط**. (ط١). حكومة الشارقة: مركز الشارقة للوثائق والبحوث.

المالكي، مجبل لازم. (٢٠٠٩م). **علم الوثائق وتجارب في التوثيق والارشفة: علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة**. بيروت: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الخولي، جمال. (١٩٩٣م). **الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق**. (ط١). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الشريف، أشرف عبد المحسن. (٢٠١١م). **الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية المعايير والإجراءات** (ط١). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.